المحاضرة الثانية

2- نتائجها :

قامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة تحقيق أسندت رئاستها إلى الجنرال توبير "Tubert"، غير أن تحقيقها أوقفته إدارة الاحتلال بضغط من المعمرين، بعدما أثبتت التحقيقات الأولى أن المستوطنين يعتقلون الجزائريين ويعدمونهم بالجملة[2]، غير أن المؤرخ الجزائري "محفوظ قداش" يرجع سبب إيقاف عمل لجنة "توبير" إلى رغبة الجنرال "ديغول" "Degaule" في التقليل من شأن الأحداث، وأنها عمل بعض المشاغبين الذين لم يرضون بهزيمة الألمان[3]، أما المؤرخ الفرنسي "جون لويس بلانش" " Jean Louis

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص135.
[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص87.
[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830 – 1954، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص346.

Planche" فقد أرجع توقيف عمل اللجنة إلى طبيعة تركيبها، فرئيسها "توبير" معروف بتعاطفه مع الشيوعيين، كما أن انضمام المؤرخ "شارل أندري جوليان" إلى اللجنة والمعروف بموضوعيته لدى إدارة الاحتلال قد يكون وراء منعها من التحقيق في الأحداث[1].

ومهما كان سبب توقيف تحقيقات لجنة "توبير"، فإن الحكومة الفرنسية سعت بكل الطرق حتى تغطي مسؤوليتها عن هذه المجازر.

وبخصوص عدد ضحايا هذه الأحداث، فقد ذكرت الأوساط العسكرية الاستعمارية عدد 600 إلى 800 قتيل جزائري، بينما ذكر الجنرال "توبير" أن عدد ضحايا هذه المجازر من الجزائريين بلغ 15000 قتيل[2]، أما سفير الولايات المتحدة الأمريكية "بينكي تورك" "Pinkey Turk" فقد أخبر عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية، بأن العدد قد وصل إلى 40000 قتيل، أما الحركة الوطنية فقد أعلنت أن عدد القتلى من الجزائريين في هذه المجازر قد وصل إلى 45000 قتيل[3].

وما يفسر ارتفاع عدد الضحايا إلى هذا المستوى هي تلك الأساليب والإجراءات التي اتبعتها إدارة الاحتلال التي سمحت بإنشاء المليشيات التي تشكلت في قالمة ابتداءا من 9 ماي، وفي ظرف بضعة أيام وصل عدد أفراد هذه المليشيات إلى 800 رجل أي ما يعادل عدد أفراد الشرطة والدرك في المنطقة[4].

كما تم إعدام عشرات الأهالي الجزائريين دون محاكمة، وعن تلك الجرائم كتب شارل أندري جوليان ما يلي: "توجد وسائل قمع أخرى تمت ممارستها على الشعب الجزائري، فقد

---

[1] Jean Louis Planche, Sétif 1945 Histoire d'un massacre annoncé CHIHAB Edition, Alger, 2006, P230.

[2] Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830 – 1988, Casbah éditions, Alger, 2004, P95.

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص135.

[4] Jean Louis Planche, OP CIT. P200.

ألقي ببعضه داخل الأفران في هيليوبوليس (بالقرب من قالمة)، وأن السيد "أشياري" "Achiari" نائب عامل العمالة قد أطلق شخصيا النار على المتظاهرين[1].

لقد أدت ضخامة عدد شهداء هذه الأحداث بفعل الإفراط في استعمال القوة من قبل الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري غلى وجود تناقضات في تقارير السلطات الاستعمارية، حيث تجلى ذلك من خلال اختلاف الأرقام المعلنة من طرف ممثلي هذه السلطات.

ومن الآثار التي تركتها أحداث 8 ماي 1945 أن الحركة الوطنية أيقنت أن الهوة بين الجزائريين والأوربيين ازدادت اتساعا، وأن القضاء على الاستعمار الفرنسي لن يكون إلا بالقوة، لاسيما وأن إدارة الاحتلال قامت بجملة من الاعتقالات مست قادة الأحزاب، فـ "فرحات عباس" ألقي عليه القبض مع الدكتور "سعدان" في قاعة الانتظار في الولاية العامة بالجزائر يوم 8 ماي 1945 بتهمة المساس بالسيادة الفرنسية[2]، وبنفس التهمة تم اعتقال "الشيخ البشير الإبراهيمي. أما "مصالي الحاج" أبعد إلى إفريقيا ببرازاقيل، الكنوغو الفرنسي.

لقد أعادت مجازر 8 ماي 1945 إلى الأذهان ذكريات الفترة التي عاشتها الجزائر بداية عهد الاحتلال، حين كان الجيش الفرنسي ينكل بالسكان مستعملا كل وسائل القمع والتكذيب والنفي من أجل إحباط الروح المعنوية للشعب الجزائري، وبالتالي تسهيل استقرار المستوطنين وتغليب العنصر الأوربي.

كما أدت انتفاضة 8 ماي 1945 إلى إفشال السياسة الاستعمارية التي كانت دوما تسعى لتشتيت الصفوف بتعزيز الفوارق الجهوية، غير أن هذه الأحداث أثبتت أن الجزائريين يتقاسمون الشعور بالانتماء إلى المجتمع الجزائري، وهو جزء من الوطن العربي والعالم الإسلامي، وبذلك كشفت على خيبة أمال السياسة الامبريالية، التي مارسها الاستعمار في الجزائر بسعيه منذ اكثر من قرن إلى محو الشخصية الجزائرية وتشتيت الصفوف، ولكن

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914 – 1945، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص241.
[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص128.

مهما كانت التأويلات، فإن أحداث 8 ماي 1945 شكلت بداية للمشاركة الجماهيرية في النضال الثوري فأعطى ذلك قفزة نوعية لصالح الحركة الوطنية.